الأمم المتحدة

S/2004/607

مجلس الأمن

Distr.: General
29 July 2004
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

إلحاقا برسالتي المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/2004/591) وبناء على تعليمات من حكومتي، أرسل إليكم البيان المرفق كرد إضافي على تقرير فريق الخبراء.

وأكون ممتنا لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فرانسيس ك. **بوتاغيرا**
السفير/الممثل الدائم

300704 300704 04-44507 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوغندا لدى الأمم المتحدة

بيان حكومة أوغندا بشأن التقرير الصادر عن فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤)

١ - رحبت حكومة جمهورية أوغندا بإصدار تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ وأحاطت علما بعدد من جوانبه الهامة/الإيجابية:

(أ) يسلم التقرير بالشواغل الأمنية الأوغندية وباستمرار تواجد الجماعات الإرهابية التابعة للقوات الديمقراطية المتحالفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(ب) يسلم التقرير أيضا بسعة المشكلة التي يطرحها رصد تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية نظرا لطول الخط الحدودي مع البلدان التسعة المجاورة الذي يمتد على البحيرات والجبال والأنهار والغابات التي يصعب النفاذ إليها.

(ج) يلاحظ التقرير أن أكبر المشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتمثل في عدم سيطرة الحكومة على كامل إقليم الجمهورية وعدم توافر القدرات اللازمة لدى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمراقبة ورصد حدود كل من مقاطعتي شمال وجنوب كيفو.

(د) ويحيط التقرير علما بالتقدم المحرز في تطبيع العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

(هـ) ويقدم التقرير توصيات جيدة بشأن سبل المضي إلى الأمام، لا سيما:

'١' الحاجة إلى نشر عدد أكبر من قوات البعثة القادرة على رصد المطارات والبحيرات وما إليها، بموجب الفصل السابع.

'٢' وضع تدابير بناء الثقة ودعم آليات مشتركة للتحقق تضم الاتحاد الأفريقي والبعثة وغيرهما من الأطراف ذات الصلة.

ثانيا – الشواغل الأولية بشأن التقرير الأولي الصادر عن فريق الخبراء

٢ – المنهجية

تقتضي ولاية فريق الخبراء أن يجمع الخبراء المعلومات ويحللوها بالتعاون مع الحكومات. لكن من المؤسف أن الفريق لم يتحقق من صحة ''النتائج'' التي توصل إليها مع حكومة أوغندا. و لم تعقد جلسة الاختتام المتفق عليها بين الفريق ومسؤولي حكومة أوغندا بسبب عدم حضور أعضاء الفريق. في حين أن ردا لوزارة الدفاع على الاستبيان المقدم إليها على سبيل المثال (انظر الفقرة ٦٣) قد أعد لمناقشته في جلسة الاختتام.

٣ – نطاق الولاية

يتعين على الفريق، بموجب الولاية الموكلة إليه، أن يجمع المعلومات من كافة بلدان المنطقة. وليس من الواضح السبب الذي جعل الفريق يختار أن يحصر نطاق تغطيته، معتبرا تدفقات الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عمليات تتم عبر الجو إلى المطارات الـ ٤٥٠ المعروفة المبلغ عنها في حين أن عليه أن يبحث في البلدان المجاورة وفي غيرها من البلدان.

٤ – تجاهل عناصر هامة في مشكلة جمهورية الكونغو الديمقراطية

(أ) رغم أن الفريق يسلم بالشواغل الأمنية الأوغندية االناشئة عن تواجد الجماعات الإرهابية التابعة للقوات الديمقراطية المتحالفة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا يقدم أي توصيات عن كيفية التصدي لهذه القوى السلبية التي لا تزال تشكل تهديدا أمنيا للبلدان المجاورة.

(ب) ويشدد الفريق على مشكلة الجماعات المسلحة المتواجدة في منطقة إيتوري لكنه لا يقدم أي توصيات عن الكيفية التي يمكن التعامل بها مع هذه الجماعات، بما في ذلك سبل إدماجها في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية.

(ج) ويسلم التقرير بأن المشكلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تكمن جزئيا في عدم ممارسة الحكومة في كينشاسا لسلطة حكومية فعلية على منطقة إيتوري. ومع ذلك، لم ير الفريق أن ثمة ضرورة للتوصية بتعزيز المؤسسات الحكومية لتشمل المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يمكن أن يكون تعزيز البعثة أو إعطاء ولاية جديدة لفريق الخبراء بشأن حظر الأسلحة إلا تدبيرا قصير الأجل.

٥ - الاستهانة بالدور الإيجابي لأوغندا في تحقيق الاستقرار في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية

(أ) قامت أوغندا، بموجب اتفاق لواندا لعام ٢٠٠٢، بدور حاسم في إنشاء لجنة إعادة السلام إلى إيتوري.

(ب) ويشير التقرير إلى إسهام عملية آرتيميس في تحقيق الاستقرار في عام ٢٠٠٣ وإلى الدور الذي اضطلعت به البعثة منذ شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، لكنه لا يسلم بالدعم الذي قدمته أوغندا لكفالة نجاح عملية آرتيميس في عام ٢٠٠٣ والذي ما زالت تقدمه على مستوى المطارات لتيسير عمليات قوات البعثة في منطقة إيتوري. ومن شأن هذا الإغفال المتعمد أن يقوض مصداقية أوغندا في منطقة البحيرات الكبرى.

(ج) وتعاونت أوغندا مع البعثة ومع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل رصد تدفق الأسلحة وتحقيق الاستقرار في إيتوري. ويكشف تجاهل هذا التعاون وعدم إبرازه كنموذج لوقف تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية تحيز الفريق الذي أضاع فرصة سانحة لدراسة خيار يتيح المضي إلى الأمام. وقد أشار رئيس أركان القوات التابعة للبعثة، خلال جلسة إحاطة عقدت في كمبالا في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، إلى أن عملية إيتوري تعتبر الآن نموذجا ينبغي الاقتداء به في كافة أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٦ - الأخطاء المتعلقة بالوقائع الواردة في التقرير

ثمة عدد من الأخطاء المتعلقة بالوقائع تهدف إلى إبراز أوغندا في صورة سيئة. فقد ورد في التقرير على سبيل المثال ما يلي:

(أ) ليس لدى أوغندا نظام رادار يتيح لها اقتفاء مسار رحلات طائرات تغادر مطار إينتيبي/لا تمارس السلطات المدنية رقابة على وجهاتها. والواقع أن هيئة الطيران المدني الأوغندية لديها نظام رادار يغطي ما متوسطه ١٥٠ ميلا بحريا.

(ب) أجبرت أوغندا على توقيع اتفاق ثنائي للخدمات الجوية مع جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠٠٤ (الفقرة ٦٤). والواقع أن هيئة الطيران المدني الأوغندية أوقفت كل الرحلات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ ولم تسمح إلا بالرحلات الإنسانية ودعت حكومة الوحدة الوطنية في كينشاسا إلى إبرام الاتفاق الثنائي المتعلق بالخدمات الجوية في أيار/مايو ٢٠٠٤ وضغطت من أجل ذلك. ولذلك، فإن محاولة قلب الحقائق رأسا على عقب يقوض مصداقية فريق الخبراء ودوافعه.

ثالثا – الادعاءات المتعلقة بأوغندا

٧ – يورد التقرير، في الفرع المعنون "مسامية الحدود وتهريب الأسلحة"، عددا من الادعاءات المتعلقة بأوغندا مفادها:

(أ) أن القوات المنشقة العاملة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية تتلقى الدعم المالي والسوقي والعسكري، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من الموظفين/الشركاء التجاريين العاملين في المناطق الحدودية (الفقرة ٢٧).

(ب) أن ثمة حركة ليلية منتظمة لعبور الشاحنات التي يزعم أنها تحمل أسلحة ومواد سوقية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية عبر حدود أروا وبيدا ومبوندوي، في انتهاك صارخ للإجراءات الاعتيادية للجمارك والهجرة والشرطة (الفقرتان ٣١ و ٣٣).

(ج) أن المسؤولين الأوغنديين يساعدون بصورة منتظمة الزعيمين قهوا وكيسمبو على الذهاب إلى كمبالا والعودة منها. ويعتقد فريق الخبراء أن تواطؤ أوغندا في الدعم المقدم إلى شبكة قهوا للأعمال التجارية في الأراضي الأوغندية يشكل انتهاكا لحظر الأسلحة "على الرغم من أن قهوا أبلغ الفريق أن رواندا تزوده بالسلاح" (الفقرة ٣٦، الإطار).

(د) أن الزعيم قهوا والرائد جيروم تآمرا، في انتهاك لنظام الجزاءات، مع قادة الأعمال والقادة السياسيين من أجل إنشاء شبكة تدر إيرادات من الضرائب المتعلقة بالاستيراد والعبور ويتمتعان بالتالي بروابط سياسية وعسكرية ومالية مستمرة مع أوغندا (الفقرة ٣٨) ... ويتمتع الرائد جيروم ورجاله بإمكانية الدخول إلى أوغندا دون عوائق باعتباره مستفيدا من نظام عبور "معيب" في إطار اتفاق العبور من ممر العبور الشمالي.

٨ – وتود أوغندا أن تقدم الردود التالية:

(أ) إن أوغندا لا تقدم أي دعم مالي أو سوقي أو عسكري للجماعات المنشقة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(ب) إن أوغندا لا تتغاضى عن انتهاك الإجراءات الجمركية على الحدود. بيد أن مراقبة الجمارك على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية أمر صعب بسبب عدم بسط الحكومة لأي سيطرة فعلية على الجمهورية وافتقار السلطات الجمركية إلى القدرات الكافية لرصد حدود تمتد على ٢٠٠ ١ كيلومتر من الأراضي الوعرة والبحيرات الكبيرة. وفي غياب سيطرة فعلية، تسيطر جماعات مسلحة على مراكز حدودية في أجزاء من المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يشكل مصدرا من مصادر انعدام الأمن.

(ج) تقوم أوغندا بدور طلائعي في البحث عن حل سلمي للصراع في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي فيها. وفي هذا السياق، قدم زعماء ميليشيات جمهورية الكونغو الديمقراطية في أحيان كثيرة إلى كمبالا لتيسير عملية السلام بين الميليشيات وحكومة الوحدة الوطنية في كينشاسا.

(د) ليس ثمة نص صادر عن مجلس الأمن يحظر حرية تنقل الزعماء الكونغوليين في أوغندا.

(هـ) وفيما يتعلق بالتجارة عبر الحدود، يخضع عبور السلع للاتفاق الإقليمي المتعلق بنظام العبور من ممر العبور الشمالي الذي لا يمكن أن يراجع إلا من قبل الأطراف جميعها، ومن بينها كينيا والسودان.

٩ - يتضمن التقرير أيضا ادعاءات تتعلق بـ "النقل الجوي والاتجار" مفادها:

(أ) أن الفريق تلقى تقارير موثوقا بها عن رحلات جوية قادمة من أوغندا إلى مونغبوالو إثر فرض الحظر (الفقرة ٤٢).

(ب) قبل إبرام الاتفاق الثنائي المتعلق بالخدمات الجوية بين أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠٠٤، اقتفى الفريق أثر رحلات - زعم أنها انطلقت من أوغندا - تورطت في تهريب أسلحة إلى مناطق تسيطر عليها الأطراف التي يسري عليها الحظر في إيتوري (الفقرات ٦٢-٦٤).

١٠ - ردا على هذه الادعاءات، تود أوغندا أن تفيد بأنه ليس صحيحا أن ثمة رحلات غير قانونية انطلقت من أوغندا إلى مونغبوالو أو إلى أي وجهة أخرى في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد وفرت هيئة الطيران المدني الأوغندية لفريق الخبراء معلومات مفصلة عن الرحلات في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

١١ - تدخل القوات الأجنبية:

يشير التقرير إلى ادعاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا أنها تملك شبكة جديدة للإمداد بالأسلحة أطلقها ممثلوها في أوروبا ومسؤولون أوغنديون متحالفون تستخدم المعابر الحدودية العادية.

١٢ - إن أوغندا لا تقيم أية صلة مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (الإنترهاموي) أو مع أي من القوى السلبية الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا وجود لشبكة إمداد من هذا النوع. والواقع أن ثمة آلية للتحقق مشتركة بين أوغندا ورواندا للتصدي لهذه القوى السلبية.

التدابير التي ينبغي اتخاذها للمضي قدما

١٣ - تعتقد أوغندا أنه لا بد لمراقبة تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية مراقبة كافية من أن يركز المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن، على عدد من المجالات الأساسية:

(أ) الحاجة إلى كفالة وجود قوي للبعثة على وجه السرعة لتغطية المناطق المتأثرة في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية تغطية فعالة.

(ب) بناء القدرات على مستويي الأفراد والمعدات في كل من البعثة والدول المجاورة لكفالة مراقبة فعالة للخطوط الحدودية الطويلة ولمهابط الطائرات العديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

(ج) مساعدة حكومة الوحدة الوطنية في كينشاسا على تعزيز المؤسسات والهياكل الحكومية في المنطقة الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل النهوض بالمصالحة ومراقبة/ضبط الأنشطة الاقتصادية.

(د) توفير مبادئ توجيهية لتقييد حركة بعض الأفراد إذا كان مجلس الأمن يرى ذلك ضروريا.

(هـ) إمكانية معالجة مسائل التجارة عبر الحدود واستعراض اتفاق العبور من ممر العبور الشمالي ودور التكامل الإقليمي في إعادة البناء بعد انتهاء الصراع في إطار المؤتمر الدولي المتعلق بمنطقة البحيرات الكبرى المقرر عقده في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

(و) الحاجة إلى استمرار التركيز على الشواغل الأمنية المشروعة لأوغندا وغيرها من الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وزارة الخارجية

كمبالا

٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٤